البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
نيسان 2011

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	28
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	38

الخلاصة التنفيذية

وفقاً لآخر المؤشرات المتاحة لعام 2010 والفترة المنقضية من عام 2011، أظهر الاقتصاد الوطني أداءً إيجابياً في عدد من مؤشرات القطاع النقدي والقطاع الخارجي أبرزها تنامي كل من الصادرات الوطنية ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة. كما أظهرت آخر التقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة حدوث تحسن في معدل النمو الحقيقي خلال الربع الأخير من عام 2010، بالمقارنة مع نفس الربع من عام 2009 ومع الربع الثالث من عام 2010.

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2010 كاملاً بنسبة 3.1٪ بأسعار السوق و 4.3٪ بأسعار الأساس مقابل نمو نسبته 2.3٪ و 3.2٪ لكل منهما على الترتيب خلال عام 2009. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2011 بنسبة 4.4٪ بالمقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 4.6٪ خلال نفس الربع من عام 2010. وعلى صعيد مؤشرات الاستثمار المحلي والأجنبي، بلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2010 بأكمله ما مقداره 1,660.6 مليون دينار (منها ما نسبته 13.5٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 1,821.1 مليون دينار خلال عام 2009.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الثلث الأول من عام 2011 بمقدار 1,245.3 مليون دولار (10.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 10,995.9 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2011 بمقدار 234.4 مليون دينار (1.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 22,541.1 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2011 بمقدار 625.4 مليون دينار (4.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 15,076.8 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2011 بمقدار 221.1 مليون دينار (1.0٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 22,725.9 مليون دينار.
- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الربع الأول من عام 2011 بمقدار 198 نقطة (8.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 2,175.6 نقطة.

❑ **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ وفر الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال الشهر الأول من عام 2011 ما مقداره 9.0 مليون دينار مقارنة بوفر مالي بلغ 239.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية كانون ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 62.0 مليون دينار ليبلغ 6,914.0 مليون دينار (32.9٪ من GDP)، وكذلك ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية كانون ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 7.9 مليون دينار ليصل إلى 4,618.7 مليون دينار (22.0٪ من GDP).

❑ **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الشهرين الأولين من عام 2011 بنسبة 20.6٪ لتبلغ 902.7 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 20.1٪ لتبلغ 1,912.0 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 19.6٪ ليبلغ 1,009.3 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة طفيفة بلغت 0.9٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 3.7٪، بينما حافظ إجمالي مقبوضات تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على نفس مستواه المتحقق خلال الربع الأول من العام السابق والبالغ 588.9 مليون دينار. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2010 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 835.8 مليون دينار (4.3٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 802.4 مليون دينار (4.5٪ من GDP) خلال العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 1,208.0 مليون دينار مقارنة مع 1,722.9 مليون دينار خلال عام 2009. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2009 صافي التزام نحو الخارج مقداره 11,884.4 مليون دينار مقارنة مع 13,964.3 مليون دينار في نهاية عام 2008.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الثلث الأول من عام 2011 بمقدار 1,245.3 مليون دولار (10.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 10,995.9 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (7.5) شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2011 بمقدار 234.4 مليون دينار (1.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 22,541.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2011 بمقدار 625.4 مليون دينار (4.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 15,076.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2011 بمقدار 221.1 مليون دينار (1.0٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 22,725.9 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كل من التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أذار من عام 2011، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الربع الأول من عام 2011 بمقدار 198 نقطة (8.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 2,175.6 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الربع الأول من عام 2011 بحوالي 1.6 مليار دينار (7.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتصل إلى 20.3 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية آذار	
2010		2010	2011
US$ 12,241.2	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 11,145.3	US$ 11,270.1
12.5٪		2.4٪	-7.9٪
22,306.7	السيولة المحلية	20,291.5	22,541.1
11.5٪		1.4٪	1.1٪
14,451.4	التسهيلات الائتمانية	13,430.5	15,076.8
8.5٪		0.9٪	4.3٪
12,979.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	12,136.7	13,567.1
7.8٪		0.8٪	4.5٪
22,504.8	إجمالي ودائع العملاء	20,770.6	22,725.9
10.9٪		2.3٪	1.0٪
17,617.2	دينار	16,145.6	17,636.1
11.0٪		1.8٪	0.1٪
4,887.6	أجنبي	4,625.0	5,089.8
10.2٪		4.3٪	4.1٪
18,343.9	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	16,537.8	18,628.4
12.8٪		1.7٪	1.6٪
15,214.4	دينار	13,631.7	15,288.8
12.7٪		1.0٪	0.5٪
3,129.5	أجنبي	2,906.1	3,339.6
13.5٪		5.4٪	6.7٪

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

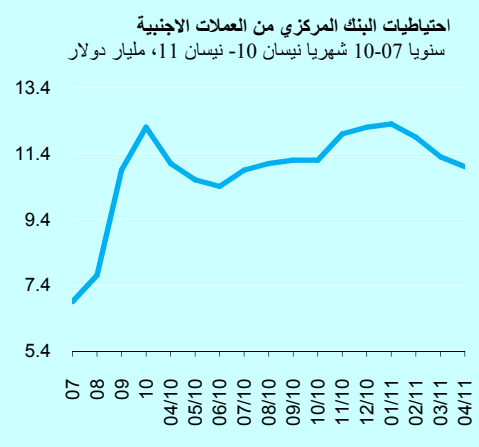

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان 2011 بمقدار 274.2 مليون دولار (2.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق لتبلغ 10,995.9 مليون دولار. أما خلال الثلث الأول من عام 2011، فقد انخفضت الاحتياطيات بمقدار 1,245.3 مليون دولار (10.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (7.5) شهراً. وقد بلغت الاحتياطيات الأجنبية حتى تاريخ 2011/5/8 حوالي 11,333.9 مليون دولار، بانخفاض مقداره 907.3 مليون دولار (7.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010.

❐ السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر آذار من عام 2011 بمقدار 100.6 مليون دينار (0.4٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 22,541.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 41.7 مليون دينار (0.2٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2011، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 234.4 مليون دينار (1.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2010 بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 278.2 مليون دينار (1.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال الربع الأول من عام 2011 مع نهاية عام 2010 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة:**

    – ارتفعت الودائع في نهاية الربع الأول من عـام 2011 بمقـدار 173.7 مليـون دينـار (0.9٪) عـن مسـتواها في نهايـة عـام 2010 لتصـل إلى 19,636.7 مليـون دينـار، وذلـك بالمقارنـة مـع ارتفـاع مقـداره 265.9 مليـون دينـار (1.5٪) خـلال نفـس الفـترة مـن عام 2010.

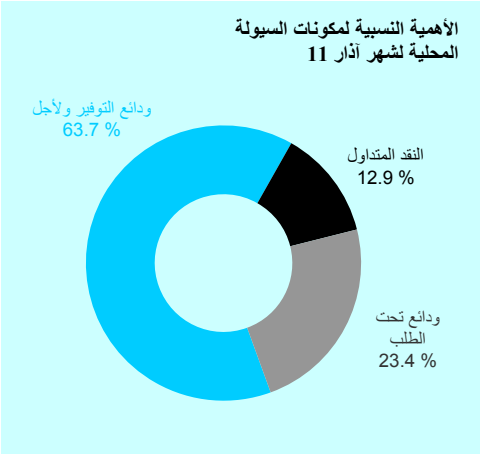

- ارتفع النقد المتداول في نهاية الربع الأول من عام 2011 بمقدار 60.7 مليون دينار (2.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 2,904.4 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 12.3 مليون دينار (0.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

● العـــوامل المـــؤثـــرة على السيولـــة المحليـــة:

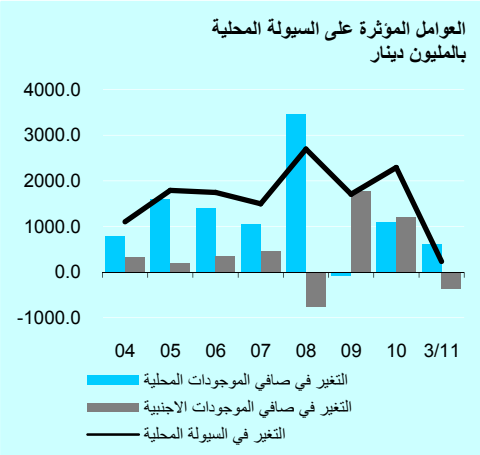

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آذار من عام 2011 بمقدار 601.9 مليون دينار (4.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2010، مقابل انخفاض قدره 82.6 مليون دينار (0.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2010. وقد جاء الارتفاع المسجل خلال الربع الأول من عام 2011 كمحصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 757.6 مليون دينار (11.1٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 155.7 مليون دينار (0.8٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أذار من عام 2011 بمقدار 367.5 مليون دينار (3.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2010، مقارنة مع ارتفاع مقداره 360.7 مليون دينار (4.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2010. وقد تأتى هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 664.7 مليون دينار (6.7٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 297.2 مليون دينار.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2010		تغير الرصيد كما هو في نهاية آذار 2010	2011
1,197.1	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**360.7**	**-367.5**
718.3	البنك المركزي	157.9	-664.7
478.8	البنوك المرخصة	202.8	297.2
1,096.3	**الموجودات المحلية (صافي)**	**-82.6**	**601.9**
-574.7	البنك المركزي، منها:	-172.1	757.6
-275.1	الديون على القطاع العام (صافي)	-79.7	78.7
-299.6	أخرى (صافي*)	-92.4	679.0
1,671.0	البنوك المرخصة	89.5	-155.7
597.9	الديون على القطاع العام (صافي)	-284.4	294.8
919.3	الديون على القطاع الخاص	99.9	631.7
153.8	أخرى (صافي)	274.0	-1082.2
2,293.4	**السيولة المحلية (M2)**	**278.1**	**234.4**
164.2	**النقد المتداول**	**12.2**	**60.7**
2,129.2	**الودائع، منها:**	**265.9**	**173.7**
342.2	بالعملات الأجنبية	95.4	197.7

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

❐ هيكـل أسعــار الفائــدة

◆ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- لم يجرِ البنك المركزي أي تعديل على أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية خلال الفترة المنقضية من عام 2011، وذلك بالمقارنة مع تخفيض واحد أجراه على أدوات سياسته النقدية وبمقدار 50 نقطة أساس خلال عام 2010، وعليه بقيت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 4.25٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.00٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.00٪.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

- لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع منذ شهر تشرين أول 2008، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

آذار			نهاية
2011	2010		2010
4.25	4.25	إعادة الخصم	4.25
4.00	4.00	اتفاقيات إعادة الشراء	4.00
2.00	2.00	نافذة الإيداع	2.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪.

◆ أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

- **أسعــار الفـائــدة علـى الـودائـــع:**

– **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آذار من عام 2011 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.35٪، منخفضاً بذلك بما مقداره 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

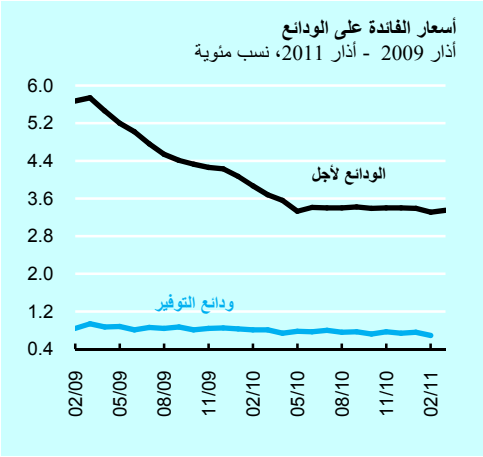

- **ودائع التوفير:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آذار 2011 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.69٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010، فقد انخفض بمقدار 8 نقاط أساس.

- **ودائع تحت الطلب:** حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آذار 2011 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.42٪، منخفضاً بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

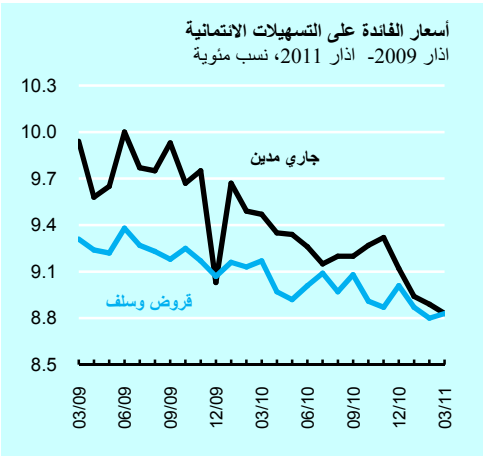

- **الجاري مدين:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر أذار 2011 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.83٪، منخفضاً بذلك بمقدار 29 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر أذار 2011 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.28٪، لينخفض بذلك بحوالي 13 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام		آذار		التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
2010		2010	2011	
	الودائع			
0.44	تحت الطلب	0.48	0.42	-2
0.77	توفير	0.81	0.69	-8
3.40	لأجل	3.68	3.35	-5
	التسهيلات الائتمانية			
9.41	كمبيالات واسناد مخصومة	9.63	9.28	-13
9.01	قروض وسلف	9.17	8.83	-18
9.12	جاري مدين	9.47	8.83	-29
8.20	الإقراض لأفضل العملاء	8.20	8.18	-2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر أذار 2011 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.83٪ ليبلغ بذلك انخفاضه حوالي 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر آذار 2011 ما نسبته 8.18٪، منخفضاً بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2011 ما مقداره 15,076.8 مليون دينار، بارتفاع مقداره 345.5 مليون دينار (2.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية شهر شباط من عام 2011، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 17.8 مليون دينار (0.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال الربع الأول من عام 2011 فقد بلغ الارتفاع في إجمالي التسهيلات الائتمانية ما مقداره 625.4 مليون دينار (4.3٪) وذلك بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 113.3 مليون دينار (0.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2011، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاعي الصناعة والتجارة العامة وبمقدار 193.7 مليون دينار (10٪)، و158.3 مليون دينار (4.4٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) وبمقدار 588.0 مليون دينار (4.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010. كذلك، ارتفع كل من رصيد التسهيلات المقدمة للقطاع العام وللمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 32.6 مليون دينار (7.3٪) و6.1 مليون دينار على التوالي، في المقابل، انخفض رصيد التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 1.3 مليون دينار (0.1٪) وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2011 ما مقداره 22,725.9 مليون دينار، بإرتفاع بلغ 139.2 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 68.3 مليون دينار (0.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال الربع الأول من عام 2011، فقد ارتفع رصيد إجمالي الودائع بمقدار 221.1 مليون دينار (1.0٪) وذلك مقابل ارتفاع بلغ 472.2 مليون دينار (2.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال الربع الأول من عام 2011 محصلة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 284.5 مليون دينار (1.6٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 10 مليون دينار (0.4٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 2.8 مليون دينار (1.4٪)، من جهة، وانخفاض ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 76.2 مليون دينار (4.9٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال الربع الأول من عام 2011، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع كل من الودائع بالعملات الأجنبية وبالدينار بمقدار 202.2 مليون دينار (4.1٪) و18.9 مليون دينار (0.1٪)، على التوالي، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2010.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال الربع الأول من عام 2011 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر آذار 2011 بمقدار 73.2 مليون دينار (33.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 289.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 436.6 مليون دينار (88.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2011، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 911.7 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 1,102.4 مليون دينار (54.7٪) عن حجمه المسجّل خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار 2011 بواقع 106.8 مليون سهم (34.2٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 419.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 547.6 مليون سهم (131.8٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2011، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,244.8 مليون سهم بالمقارنة مع 1,843.6 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار 2011 انخفاضاً قدره 76.1 نقطة (3.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2010		آذار 2010	آذار 2011
2,373.6	الرقم القياسي العام	**2,517.7**	**2,175.6**
2,911.7	القطاع المالي	3,029.3	2,699.9
2,576.6	قطاع الصناعة	2,685.5	2,293.3
1,897.2	قطاع الخدمات	2,100.2	1,776.7

المصدر: بورصة عمان.

إلى 2,175.6 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 46.8 نقطة (1.9٪) خلال الشهر المماثل من عام 2010. أما خلال الربع الأول من عام 2011، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 198 نقطة (8.3٪) عن مستواه المسجّل في نهاية عام 2010، مقابل انخفاض قدره 15.8 نقطة (0.6٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وقد جاء هذا الانخفاض، نتيجة انخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث انخفض الرقم القياسي لكل من قطاع الصناعة بمقدار 283.3 نقطة (11.0٪) والقطاع المالي بمقدار 211.8 نقطة (7.3٪) وقطاع الخدمات بمقدار 120.5 نقطة (6.4٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

- **القيمـــة السوقيـــة للأسهـــم:**

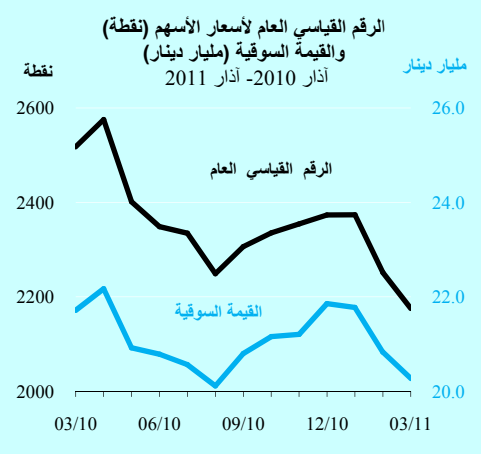

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار 2011 ما مقداره 20.3 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.5 مليار دينار (2.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل المحافظة على نفس مستواها المسجل خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال الربع الأول من عام 2011، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 1.6 مليار دينار (7.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010، مقارنة مع انخفاض بلغ 0.8 مليار دينار (3.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر آذار 2011 تدفقاً موجباً بلغ 38.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 31.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2010، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار 2011 ما قيمته 79.1 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 40.5 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2011، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 44.0 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 3.9 مليون دينار خلال نفس الفترة المماثلة من عام 2010.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

عام		آذار	
2010		2010	2011
6,690.0	حجم التداول	929.5	289.7
26.8	معدل التداول اليومي	40.4	12.6
21,858.2	القيمة السوقية	21,715.7	20,271.9
6,988.9	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	963.1	419.3
(14.6)	صافي استثمار غير الأردنيين	31.0	38.6
1,036.6	شراء	196.5	79.1
1,051.2	بيع	165.5	40.5

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار

الخلاصـــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2010 كاملاً نمواً حقيقياً نسبته 3.1٪ بأسعار السوق و 4.3٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 2.3٪ و 3.2٪ لكل منهما على الترتيب خلال عام 2009.
- أما خلال الربع الأخير من عام 2010، فقد سجل الناتج نمواً حقيقياً نسبته 3.8٪ بأسعار السوق و 4.8٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0٪ و 4.0٪ خلال نفس الربع من عام 2009 على الترتيب.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 4.4٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.
- بلغ الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2010 كاملاً ما مقداره 1,660.6 مليون دينار (منها ما نسبته 13.5٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 1,821.1 مليون دينار خلال عام 2009.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، حافظ نمو الاقتصاد الوطني خلال الربع الأخير من عام 2010 على اتجاهه التصاعدي مدعوماً بتحسن الظروف الإقليمية والعالمية في العام الماضي من ناحية،

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2008 -2010 نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2008					
GDP بالأسعار الثابتة	7.8	8.6	9.2	4.9	**7.6**
GDP بالأسعار الجارية	23.9	27.7	35.3	24.1	**27.9**
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	3.6	1.9	1.9	2.0	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	15.3	11.4	6.8	10.0	**10.6**
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.9	3.5	3.8	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	6.2	7.4	11.1	13.2	**9.6**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

ونمو القطاعات الخدمية والتصديرية في المملكة في العام ذاته، من ناحية أخرى. حيث **سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الربع الرابع من عام 2010 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 3.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0٪ خلال نفس الربع من عام 2009.**

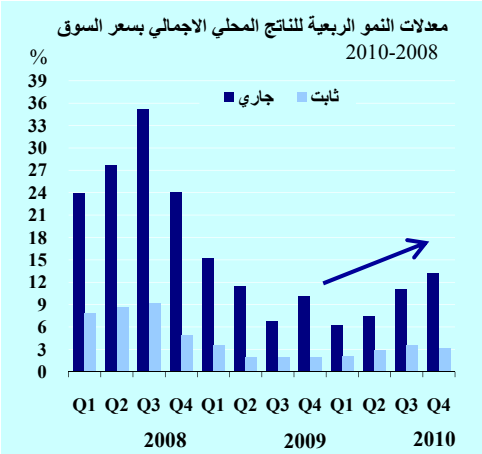

وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع بنسبة 2.6٪ خلال الربع الأخير من عام 2010، **سجل GDP بأسعار الأساس الثابتة نمواً مرتفعاً بلغت نسبته 4.8٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 4.0٪ خلال نفس الربع من عام 2009.

أما خلال عام **2010 كاملاً**، فقد شهد الاقتصاد الوطني اتجاهاً تصاعدياً في نموه، ربعاً بعد ربع، ليصل النمو السنوي **بأسعار السوق الثابتة إلى 3.1٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 2.3٪ خلال عام 2009. ورغم التحسن المسجل في أداء النمو الحقيقي في المملكة في عام 2010، فقد تأثرت وتيرة النمو خلال العام المذكور بتراجع بند صافي الضرائب على المنتجات والذي انخفض بنسبة 4.4٪، هذا إلى جانب ضعف نمو القطاعات السلعية لاسيّما قطاع الإنشاءات. ومن ناحية أخرى، **سجل GDP نمواً بأسعار السوق الجارية نسبته 9.6٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 10.6٪ خلال عام 2009. **متأثراً بارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال عام 2010 بنسبة 6.3٪** مقابل ارتفاع نسبته 8.1٪ خلال عام 2009.

أما على صعيد تطورات القطاعات الاقتصادية، فقد أظهرت هذه القطاعات خلال عام 2010 تفاوتاً واضحاً في أدائها. فمن ناحية، **شهدت بعض القطاعات تحسناً ملموساً** أهمها قطاع "**الصناعات الإستخراجية**" والذي سجل نمواً استثنائياً بلغت نسبته 32.4٪ مقابل

تراجع نسبته 25.9٪ خلال عام 2009، وسجل قطاع **"الصناعات التحويلية"** نمواً بنسبة 2.3٪ مقابل نمو نسبته 1.8٪ خلال عام 2009، كما شهد قطاعا **"التجارة والمطاعم والفنادق"** و**"الخدمات المالية والعقارية والأعمال"** تحسناً في أدائهما حيث سجلا نمواً نسبته 5.7٪ و 4.6٪ بالمقارنة مع تغير نسبته 3.9٪ و 0.7-٪ خلال عام 2009 على التوالي.

ومن ناحية أخرى، **شهد قطاعا "الزراعة" و"النقل والاتصالات" تباطؤاً في أدائهما** خلال عام 2010 مسجلان نمواً نسبته 8.2٪ و 6.2٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 18.4٪ و 6.9٪ على الترتيب خلال عام 2009.

أما **قطاع "الإنشاءات"، فقد شهد حسب التقديرات الأولية تراجعاً ملموساً** بواقع 8.1٪ مقابل نمو نسبته 12.9٪ خلال عام 2009، في حين تراجع **قطاع "الكهرباء والمياه"** بنسبة طفيفة بلغت 0.2٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.1٪ خلال عام 2009.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، بلغت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال عام 2010 ما مقداره 1.0 نقطة مئوية و 3.3 نقطة مئوية تباعاً، مقابل 1.0 نقطة مئوية و 2.2 نقطة مئوية خلال عام 2009 على الترتيب. ومن الجدير بالذكر أن بند صافي الضرائب على المنتجات قد ساهم بتخفيض معدل النمو الحقيقي بأسعار السوق بمقدار 0.6 نقطة مئوية خلال عام 2010.

المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت آخر المؤشرات الاقتصادية القطاعية والمتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً متسارعاً في أدائها وأبرزها مؤشرات المساحات المرخصة للبناء وكميات البضائع الصادرة والواردة من خلال ميناء العقبة والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية، أظهر عدداً آخر من المؤشرات تباطؤاً في أدائها أبرزها عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية وإنتاج كل من الفوسفات والأحماض الكيماوية. وفي المقابل، تراجع أداء مؤشرات أخرى أبرزها إنتاج ومبيعات الأسمنت في السوق المحلية وأعداد المغادرين بالإضافة إلى الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية.

وتبين الجداول التالية حركة هذه المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني	
		2010	2011
30.3	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-1.6	16.2
عام 2010 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني– شباط	
		2010	2011
39.7	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	4.1	34.7
18.7	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	19.6	24.3
7.8	المساحات المرخصة للبناء	0.5	27.6
-5.0	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-6.6	0.1
-3.1	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	-1.3	0.0
عام 2010 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني– آذار	
		2010	2011
72.2	إنتاج البوتاس	-35.4	79.8
-5.3	إنتاج المنتجات البترولية	-7.5	2.1

تباطؤ عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني	
		2010	2011
13.6	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	17.7	7.5
عام 2010 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – آذار	
		2010	2011
26.7	إنتاج الفوسفات	65.1	18.4
9.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	115.6	5.4

تراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني	
		2010	2011
-5.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-1.2	-2.7
عام 2010 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – آذار	
		2010	2011
5.4	إنتاج الأسمدة	151.6	-2.1
19.9	عدد المغادرين	34.3	-5.5
-3.0	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	-7.0	-6.6
-3.8	إنتاج الاسمنت	0.1	-15.1

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الأسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

❐ حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار

- وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، بلغ الحجم الكلي للاستثمارات المخطط تنفيذها في المملكة والمستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2010 بأكمله ما مقداره 1,660.6 مليون دينار بالمقارنة مع 1,821.1 مليون دينار خلال عام 2009.

- وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على القطاعات المنصوص عليها في القانون، **استحوذ قطاع الفنادق وبصورة غير مسبوقة على المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات وبنسبة 41.6٪ (690.0 مليون دينار) خلال عام 2010**، تلاه قطاع الصناعة وبحصة بلغت (35.6٪)، ثم قطاع "مدن التسلية والترويح السياحي" بحصة بلغت (15.3٪) والنقل (4.3٪) والمستشفيات (1.8٪)، وأخيراً الزراعة (1.4٪).

- وعلى صعيد توزيع الاستثمارات الكلية حسب الجنسية، تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن قيمة الاستثمارات المحلية قد شهدت ارتفاعاً لتصل إلى ما مقداره 1,436.5 مليون دينار (مشكّلة نحو 86.5٪ من الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة) خلال عام 2010 كاملاً مقابل 1,114.1 مليون دينار خلال عام 2009، فيما شكلت الاستثمارات الأجنبية النسبة المتبقية والبالغة 13.5٪.

- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن طبيعة وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك الخاصة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. فالمؤشر الأول يقيس حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، في حين تقيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة من العالم الخارجي في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العقار.

الأسعـــار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 4.4٪، بالمقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 4.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الربع الأول من هذا العام بارتفاع اسعار السلع الأساسية، وخصوصاً المواد الغذائية في الأسواق الدولية، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

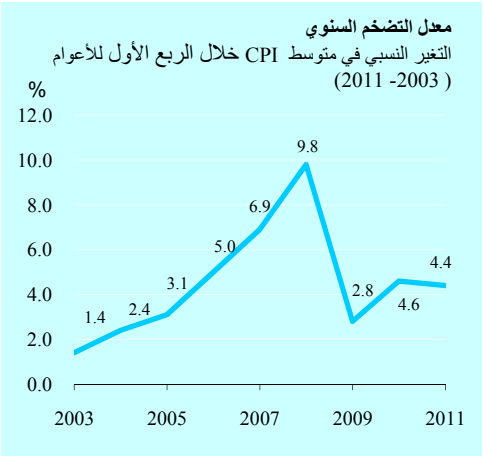

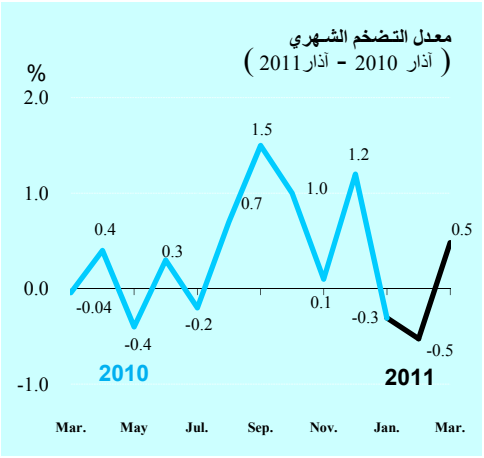

كما ارتفعت **أسعار المستهلك خلال شهر آذار من العام الحالي مقارنة بالشهر الذي سبقه بنسبة 0.5٪**. وقد جاء هذا التطور الشهري بشكل أساس محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها "الفواكه" و"الخضراوات" و"اللحوم والدواجن" من جهة، وتراجع أسعار مجموعة "الملابس والأحذية" من جهة أخرى.

وعلى صعيد تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الربع من عام 2010، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً للمستجدات بهذا الخصوص:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة الهامة خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 3.6٪** بالمقارنة مع ارتفاع أقل بلغت نسبته 3.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2011**. وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة لزيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الخضراوات" الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 13.0٪، وكذلك "السكر ومنتجاته" بنسبة 7.2٪ و"الفواكه" بما نسبته 5.4٪. وفي المقابل، انخفضت أسعار عدد من البنود أبرزها "الحبوب ومنتجاتها" و"الألبان ومنتجاتها والبيض" بنسبة 3.0٪ و0.1٪ على الترتيب بالمقارنة مع زيادة أسعار البند الأول بنسبة 4.5٪ وتراجع أسعار البند الثاني بنسبة 2.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.9٪** خلال الربع الأول من العام الحالي بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 0.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بارتفاع أسعار بندي "الملابس" و"الأحذية" واللذان سجلا تضخماً بنسبة 5.1٪ و 4.3٪ على الترتيب خلال الربع الأول من العام الحالي بالمقارنة مع 1.4٪ و1.6٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 4.4٪** بالمقارنة مع ارتفاع أقل نسبته 3.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2011**. وقد تأثر نمو أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لبند "الإيجار" بنسبة 5.3٪ وبند "الوقود والإنارة" بنسبة 4.4٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0.9٪ لبند "ترميم المساكن والنفايات والماء" و 4.5٪ لبند "مواد النظافة المنزلية".

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة بلغت 5.3٪** مقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 7.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2011**. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار معظم بنودها وخصوصاً بند "النقل" (10.1٪)، و"العناية الشخصية" (7.3٪)، و"التعليم" (5.9٪)، في حين انخفضت أسعار بعض البنود أبرزها بند "الاتصالات" (بنسبة 6.8٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال الشهر الأول من عام 2011 وفراً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 9.0 مليون دينار مقارنة بوفر مالي بلغ 239.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام الماضي. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية والبالغة 17.8 مليون دينار، تسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره 8.8 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية كانون ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 20.0 مليون دينار ليبلغ 8,000.0 مليون دينار (38.1٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية كانون ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 62.0 مليون دينار ليبلغ 6,914.0 مليون دينار (32.9٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 7.9 مليون دينار ليبلغ 4,618.7 مليون دينار (22.0٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الشهر الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2010:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) في شهر كانون ثاني 2011 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 238.7 مليون دينار أو ما نسبته 40.2٪ لتصل إلى 355.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع كلٍ من الإيرادات المحلية بمقدار 221.0 والمساعدات الخارجية بمقدار 17.7 مليون دينار.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر كانون ثاني وعام 2010 كاملاً بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009.

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون ثاني		معدل	العام كاملاً		معدل
	2010	2011	النمو (٪)	2009	2010	النمو (٪)
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**593.8**	**355.1**	**-40.2**	**4,521.2**	**4,661.8**	**3.1**
الإيرادات المحلية، منها:	558.3	337.3	-39.6	4,187.8	4,260.1	1.7
الإيرادات الضريبية، منها:	478.9	252.2	-47.3	2,879.9	2,985.1	3.7
ضريبة المبيعات	132.6	179.0	35.0	1,682.5	1,987.3	18.1
الإيرادات الأخرى، منها:	78.0	83.6	7.2	1,287.4	1,254.3	-2.6
رسوم تسجيل الأراضي	10.2	8.3	-18.6	143.7	135.1	-6.0
المساعدات الخارجية	35.5	17.8	-49.9	333.4	401.7	20.5
إجمالي الإنفاق	**354.2**	**346.1**	**-2.3**	**6,030.5**	**5,708.2**	**-5.3**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**239.6**	**9.0**		**-1,509.3**	**-1,046.4**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الشهر الأول من عام 2011 بمقدار 221.0 مليون دينار أو ما نسبته 39.6٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 لـتصل إلى 337.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لتراجع الإيرادات الضريبية بمقدار 226.7 مليون دينار وارتفاع كلاً من حصيلة الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 5.6 مليون دينار و 0.1 مليون دينار على التوالي.

➢ الإيرادات الضريبية

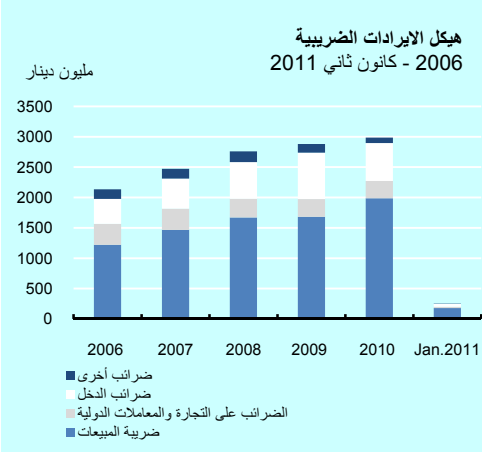

انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الشهر الأول من عام 2011 بمقدار 226.7 مليون دينار أو ما نسبته 47.3٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 لتصل إلى 252.2 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 74.8٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الإنخفاض، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **انخفاض حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 267.5 مليون دينار أو ما نسبته 84.7٪ لتصل إلى 48.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لتراجع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 255.6 مليون دينار، وانخفاض في حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 11.9 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 75.3٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 36.5 مليون دينار (منها 11.2 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية). **ويعزى التراجع في حصيلة ضرائب الدخل والأرباح، بصورة أساسية إلى التعديلات التي طرأت على قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لعام 2009 من خلال تخفيض النسب الضريبية لبعض القطاعات إلى جانب إلغاء الخصم التشجيعي بنسبة 6٪ لكافة الشركات والبنوك والذي كان بموجبه يتم دفع المستحقات الضريبية لضريبة الدخل وبالتالي تمديد فترة الدفع إلى نهاية شهر نيسان من هذا العام.**
- **انخفاض حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 1.4 مليون دينار أو ما نسبته 6.3٪ لتصل إلى 20.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة

لتراجع ضريبة المغادرين بمقدار 0.5 مليون دينار، وانخفاض حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 0.9 مليون دينار لتصل إلى 20.9 مليون دينار.

- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 46.4 مليون دينار أو ما نسبته 35.0٪ لتبلغ 179.0 مليون دينار. ويعزى النمو المسجل في الحصيلة الكلية لضريبة المبيعات إلى ارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 13.2 مليون دينار مدفوعة بحزمة الإجراءات الضريبية التي فرضتها الحكومة على مادة البنزين بنوعيه وإلغاء إعفاء مادة البن من ضريبة المبيعات. كما شهدت ضريبة المبيعات على الخدمات ارتفاعاً مقداره 7.3 مليون دينار متأثرة برفع ضريبة المبيعات الخاصة على مكالمات الهواتف الخلوية من 8٪ إلى 12٪. وكذلك شهدت ضريبة المبيعات على السلع المستوردة ارتفاعاً مقداره 26.7 مليون دينار، أما ضريبة المبيعات على القطاع التجاري فقد انخفضت بمقدار 0.8 مليون دينار.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

إرتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهر الأول من عام 2011 بمقدار 5.6 مليون دينار أو ما نسبته 7.2٪ لتصل إلى 83.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 2.8 مليون دينار لتبلغ 16.5 مليون دينار (منها 14.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، من ناحية، وارتفاع حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 3.7 مليون دينار لتبلغ 20.5 مليون دينار وانخفاض بند ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 0.9 مليون دينار ليبلغ 46.6 مليون دينار ، من ناحية أخرى.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهر الأول من عام 2011 بمقدار 0.1 مليون دينار لتبلغ 1.5 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

إنخفضت المساعدات الخارجية خلال الشهر الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 17.7 مليون دينار لتبلغ 17.8 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة في شهر كانون ثاني 2011 انخفاضاً مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 8.1 مليون دينار أو ما نسبته 2.3٪ لتصل إلى 346.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع النفقات الجارية بنسبة 3.1٪ من جهة، وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 40.6٪، من جهة أخرى.

النفقات الجارية

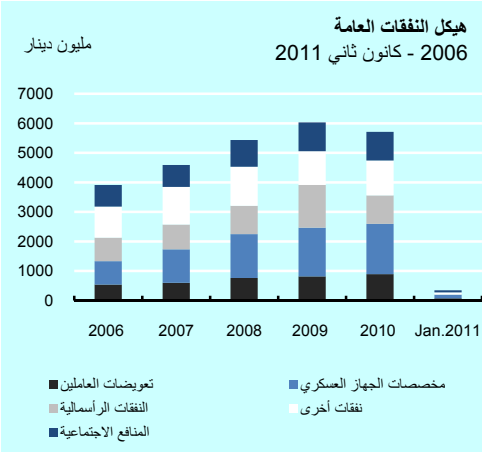

انخفضت النفقات الجارية خلال الشهر الأول من عام 2011 بمقدار 10.9 مليون دينار أو ما نسبته 3.1٪ لتصل إلى 336.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 18.3 مليون دينار لتبلغ 117.5 مليون دينار، كما شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضا بمقدار 15.0 مليون دينار ليبلغ 6.8 مليون دينار. وفي المقابل شهد بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي ارتفاعاً بمقدار 4.8 مليون دينار. أما بند دعم السلع فقد سجل ارتفاعا

بمقدار 13.5 مليون دينار نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً وتحديداً مادة القمح إلى جانب استمرار دعم اسطوانة الغاز المنزلي ليسجل هذا البند ما مقداره 26.9 مليون دينار خلال الشهر الأول من عام 2011 بالمقارنة مع 13.4 مليون دينار لنفس الشهر من عام 2010. كما ارتفعت حصيلة المنافع الاجتماعية بمقدار 2.2 مليون دينار فقط لتصل إلى 70.7 مليون دينار، وسجلت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) ارتفاعا بمقدار 4.9 مليون دينار لتبلغ 76.7 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهر الأول من عام 2011 ارتفاعا بمقدار 2.8 مليون دينار، أو ما نسبته 40.6٪، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 لتصل إلى 9.7 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهر الأول من عام 2011 وفراً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 9.0 مليون دينار** مقارنة بوفر مالي أكبر مقداره 239.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام الماضي.
- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهر الأول من عام 2011 وفراً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، **بلغ 35.1 مليون دينار** مقابل وفر أولي مقداره **260.9** مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2010.

الدين العام

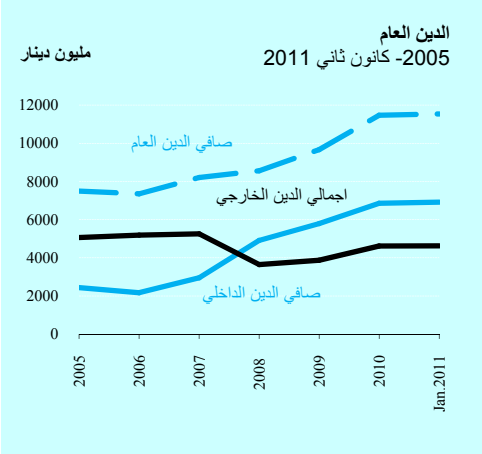

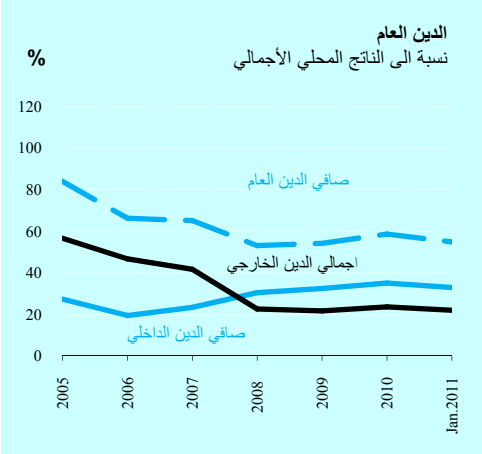

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية كانون ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 20.0 مليون دينار ليبلغ 8,000.0 مليون دينار (38.1٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 15.0 مليون دينار بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 5.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 15.0 مليون دينار ليصل إلى 6,425.0 مليون دينار في نهاية كانون ثاني 2011 من ناحية، وثبات رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة والبالغة 912.0 مليون دينار، من ناحية أخرى.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية كانون ثاني 2011 ارتفاعاً** مقداره

62.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 6,914.0 مليون دينار (32.9٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لنمو إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 20.0 مليون دينار من جهة، وتراجع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2010 بمقدار 43.0 مليون دينار، من جهة أخرى.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية كانون ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 7.9 مليون دينار ليبلغ 4,618.7 مليون دينار (22.0٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 39.2٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 8.6٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 22.4٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 18.8٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية كانون ثاني 2011 بمقدار 69.9 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليصل إلى 11,532.7 مليون دينار (54.9٪ من GDP) مقابل 11,462.8 مليون دينار (58.7٪ من GDP) في نهاية عام 2010. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً مقداره 3.8 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2010. ويذكر أن القانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 قد حدّد سقوفاً جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز صافي رصيد الدين العام الداخلي والرصيد القائم للدين الخارجي ما نسبته 40٪ من GDP لكل منهما و 60٪ من GDP لمجموع الرصيدين.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال شهر كانون الثاني 2011 ما مقداره 14.8 مليون دينار (منها 3.5 مليون دينار فوائد) مقابل 16.1 مليون دينار (منها 3.7 مليون دينار فوائد) خلال نفس الشهر من العام الماضي.

❐ الإجراءات الماليـــة والسعرية

♦ تم تثبيت أسعار العديد من المشتقات النفطية وتعديل أسعار مشتقات نفطية أخرى، خلال الثلث الأول من هذا العام، وكما هو مفصل في الجدول أدناه:-

المـــــادة	الوحدة	2010	2011	التغير ٪
		كانون أول	نيسان	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	620	620	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	795	795	0.0
السولار	فلس/لتر	515	515	0.0
الكاز	فلس/لتر	515	515	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	397.1	491.9	23.9
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	397.1	491.9	23.9
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	512	646	26.2
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	517	651	25.9
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	532	666	25.2
الإسفلت	دينار/طن	426.3	526.7	23.6

♦ إجراء بعض التعديلات على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011 نتيجة إضافة حزمة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز أركان الاستقرار الاجتماعي والتخفيف من الأعباء المالية عن كاهل المواطنين. وتجدر الإشارة إلى أن كلفة هذه الحزمة من الإجراءات والبالغة 460 مليون دينار قد تم استيعابها من خلال إعادة ترتيب الأولويات بما في ذلك تخفيض الإنفاق الرأسمالي بحوالي 220 مليون دينار، وبحيث لا ينعكس أثر هذه الإجراءات على

عجز الموازنة إلا بالحد الأدنى الممكن. وبهذا الخصوص ارتفع العجز المتوقع في الموازنة لعام 2011 بعد التعديل بمقدار 100.0 مليون دينار ليصل إلى 1,160.0 مليون دينار (5.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين بلغت النفقات العامة 6.4 مليار دينار، منها 5.3 مليار دينار نفقات جارية، و 1.1 مليار دينار نفقات رأسمالية (آذار 2011).

- بهدف الاستمرار في تنشيط قطاع العقار والاقتصاد الوطني ككل، قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بالإعفاءات الممنوحة للقطاع العقاري لمدة ثلاثة أشهر إضافية وحتى نهاية شهر حزيران 2011، وذلك من خلال منح إعفاءات لنقل ملكية الشقق والأراضي. وتجدر الإشارة إلى أن القرار كان قد تضمن زيادة مساحة الشقة السكنية المعفاة من الرسوم إلى 150 متراً على أن تخضع المساحة الزائدة عن ذلك ولغاية 300 متراً لرسوم تسجيل مخفضة، كما تم إلغاء شرط شراء الشقة من شركة إسكان، حيث يمكن الحصول على الإعفاء بغض النظر عن صفة البائع سواءً كان مواطناً أو شركة. إضافة لذلك فقد تم أيضاً تخفيض رسوم نقل الملكية على الأراضي بما نسبته 50٪ (نيسان 2011).

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقية قرض إضافي بين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وشركة السمرا لتوليد الكهرباء المساهمة الخاصة المحدودة، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً إضافياً مقداره 3.5 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 11.9 مليون دولار أمريكي)، وذلك للإسهام في تمويل الزيادة في تكاليف مشروع التوسعة الثالثة لمحطة توليد كهرباء السمرا. كما تم التوقيع على اتفاقية ضمان معدلة في هذا الصدد بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي (آذار 2011).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2011 بنسبة 23.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 443.5 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2011 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 20.6٪ لتبلغ 902.7 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر شباط من عام 2011 بنسبة 13.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 892.4 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2011 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 20.1٪ لتبلغ 1,912.0 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر شباط من عام 2011 ارتفاعاً نسبته 5.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 448.9 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2011 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 19.6٪ ليبلغ 1,009.3 مليون دينار
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفضت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر آذار من عام 2011 بنسبة 3.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 173.4 مليون دينار، في حين ارتفعت مدفوعات هذا البند بنسبة 13.6٪ لتبلغ 75.1 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2011 فقد ارتفعت مقبوضات بند السفر بنسبة طفيفة بلغت 0.9٪، في حين ارتفعت مدفوعاته بنسبة 3.7٪ وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010.
- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفع **إجمالي مقبوضات تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر آذار من عام 2011 بنسبة 1.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 209.6 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2011 فقد حافظ إجمالي مقبوضات تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على نفس مستواه المتحقق خلال نفس الفترة من العام السابق والبالغ 588.9 مليون دينار.
- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال عام 2010 عجزاً مقداره 835.8 مليون دينار (4.3٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 802.4 مليون دينار (4.5٪ من GDP) خلال عام 2009.

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل مقداره 1,208.0 مليون دينار خلال عام 2010 مقارنة بحوالي 1,722.9 مليون دينار خلال عام 2009.
- سجل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية عام 2009 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 2,079.9 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2008 ليبلغ 11,884.4 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 136.0 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 319.6 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2011، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال الشهرين الأولين من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 455.6 مليون دينار ليبلغ 2,678.4 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الشهرين الأولين للأعوام 2010، 2011

بالمليون دينار

	كانون الثاني – شباط			
	2010	معدل النمو (٪)	2011	معدل النمو (٪)
	القيمة	2010/2009	القيمة	2011/2010
التجارة الخارجية	2,222.8	10.2	2,678.4	20.5
الصادرات الكلية	748.7	-6.0	902.7	20.6
الصادرات الوطنية	630.4	3.7	766.4	21.6
المعاد تصديره	118.3	-37.2	136.3	15.2
المستوردات	1,592.4	13.0	1,912.0	20.1
الميزان التجاري	-843.7	37.7	-1,009.3	19.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال الشهرين الأولين للأعوام 2010، 2011.

بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
العراق	111.3	142.7	28.2
الولايات المتحدة الأمريكية	93.6	102.7	9.7
الهند	47.9	79.9	66.8
سوريا	43.7	57.4	31.4
السعودية	56.1	54.7	-2.5
اثيوبيا	19.4	53.9	177.8
لبنان	20.7	25.8	24.6
المستوردات			
السعودية	299.7	399.6	33.3
الصين	168.6	197.6	17.2
المانيا	84.9	128.3	51.1
الولايات المتحدة الأمريكية	96.4	99.0	2.7
مصر	85.5	79.5	-7.0
كوريا الجنوبية	68.0	76.6	12.6
تركيا	39.0	74.0	89.7
الهند	28.2	61.6	118.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2011 ارتفاعاً نسبته 20.6٪ لتصل إلى 902.7 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 6.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية بمقدار 136.0 مليون دينار أو ما نسبته 21.6٪ لتصل إلى 766.4 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 18.0 مليون دينار أو ما نسبته 15.2٪ لتصل إلى 136.3 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2011 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2010، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 35.3 مليون دينار أو ما نسبته 84.7٪ لتصل إلى 77.0 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض بلغت نسبته 14.4٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى الهند والصين وماليزيا ما نسبته 67.4٪ من إجمالي صادرات البوتاس.
- ارتفاع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 20.8 مليون دينار أو ما نسبته 47.6٪ لتصل إلى 64.5 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت إلى 41.1٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 19.4٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 23.5٪. وتعتبر

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الشهرين الأولين من عامي 2010 و 2011، بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**630.4**	**766.4**	**21.6**
الخضروات	**90.7**	**111.3**	**22.7**
سوريا	30.2	42.3	40.1
العراق	29.9	39.2	31.1
الملابس	**93.1**	**101.1**	**8.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	87.2	93.2	6.9
البوتاس	**41.7**	**77.0**	**84.7**
الهند	6.7	31.2	365.7
الصين	0.0	14.3	-
ماليزيا	3.3	6.4	93.9
الفوسفات	**43.7**	**64.5**	**47.6**
الهند	27.5	43.0	56.4
أندونيسيا	12.0	5.3	-55.8
هولندا	2.5	4.1	64.0
الأسمدة	**47.5**	**62.2**	**30.9**
أثيوبيا	19.0	53.7	182.6
منتجات دوائية وصيدلية	**46.9**	**41.1**	**-12.4**
السعودية	8.9	6.9	-22.5
الامارات	2.4	6.0	150.0
السودان	5.1	5.0	-2.0
الجزائر	5.6	4.9	-12.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الهند وأندونيسيا وهولندا الأسواق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 81.2٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

- ارتفاع صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 14.7 مليون دينار أو ما نسبته 30.9٪ لتصل إلى 62.2 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 5.9٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار الأسمدة في الأسواق العالمية بنسبة 38.2٪ وانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 5.2٪. وقد استحوذت أثيوبيا على ما نسبته 86.3٪ من صادرات المملكة من الأسمدة.

- انخفاض الصادرات من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 5.8 مليون دينار، أو ما نسبته 12.4٪ لتصل إلى 41.1 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 7.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010. حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والإمارات والسودان والجزائر على ما نسبته 55.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

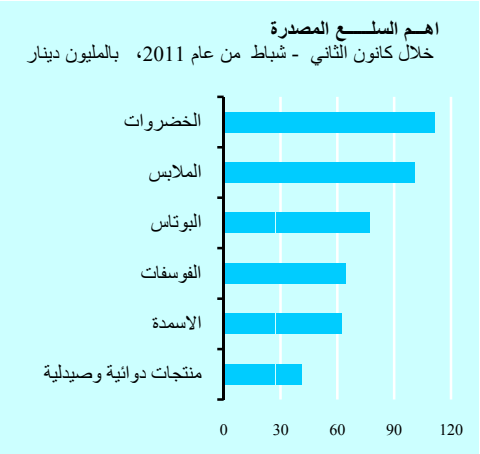

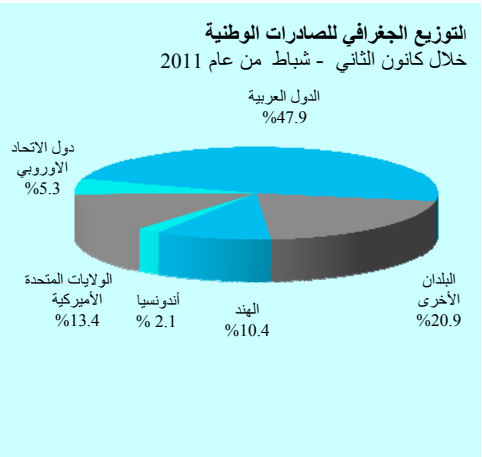

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الخضروات والملابس والبوتاس والفوسفات والأسمدة و"المنتجات الدوائية والصيدلية" خلال الشهرين الأولين من عام 2011 على ما نسبته 59.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 57.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والهند وسوريا والسعودية وأثيوبيا ولبنان على ما نسبته 67.5٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2011 من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 62.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2011 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق ارتفاعاً مقداره 319.6 مليون دينار أو ما نسبته 20.1٪ لتبلغ 1,912.0 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 13.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق ، يلاحظ ما يلي:

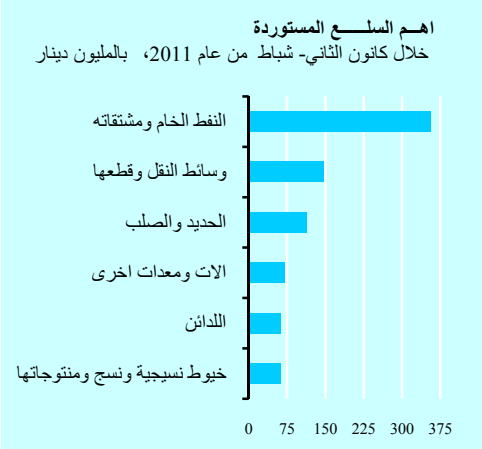

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بشكل ملحوظ بمقدار 72.6 مليون دينار، أو ما نسبته 115.6٪ لتصل إلى 135.4 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 144.4٪ في نفس الفترة من العام السابق. وتعتبر أسواق كل من السعودية وفنلندا والهند الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 54.7 مليون دينار أو ما نسبته 93.8٪ لتصل إلى 113.0 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 27.2٪ للفترة المماثلة من العام

السابق. وقد استحوذت أسواق كل من تركيا وأوكرانيا والصين على ما نسبته 60.9٪ من مستوردات المملكة من هذه المادة.

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 36.9 مليون دينار أو ما نسبته 20.1٪ لتصل إلى 220.5 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 80.5٪ في نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 30.8٪، وتراجع الكميات المستوردة بنسبة 8.2٪، حيث تم تلبية معظم احتياجات المملكة من النفط الخام من السعودية.

- تراجع مستوردات المملكة من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 25.7 مليون دينار أو ما نسبته 14.8٪ لتصل إلى 147.7 مليون دينار مقابل ارتفاع بلغت نسبته 12.0٪ لنفس الفترة من العام السابق. حيث شكلت أسواق كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان ما نسبته 71.6٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال الشهرين الأولين لعامي 2010 و 2011 بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**1,592.4**	**1,912.0**	**20.1**
النفط الخام	**183.6**	**220.5**	**20.1**
السعودية	161.8	201.1	24.3
وسائط النقل وقطعها	**173.4**	**147.7**	**-14.8**
ألمانيا	30.3	43.8	44.6
كوريا الجنوبية	39.5	41.0	3.8
اليابان	49.7	20.9	-57.9
مشتقات نفطية	**62.8**	**135.4**	**115.6**
السعودية	37.2	72.8	95.7
فنلندا	0.0	23.2	-
الهند	0.0	22.1	-
الحديد والصلب	**58.3**	**113.0**	**93.8**
تركيا	3.6	33.4	-
أوكرانيا	20.8	26.4	26.9
الصين	3.8	9.0	136.8
آلات ومعدات أخرى	**41.2**	**71.2**	**72.8**
المانيا	5.2	17.6	238.5
الصين	10.7	11.3	5.6
ايطاليا	4.3	8.3	93.0
اللدائن	**44.1**	**62.2**	**41.0**
السعودية	18.8	28.8	53.2
الكويت	5.2	4.3	-17.3
الولايات المتحدة الأمريكية	0.9	3.8	322.2
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**53.3**	**61.8**	**15.9**
الصين	24.2	29.3	21.1
تايوان	9.5	12.5	31.6
تركيا	1.9	3.3	73.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

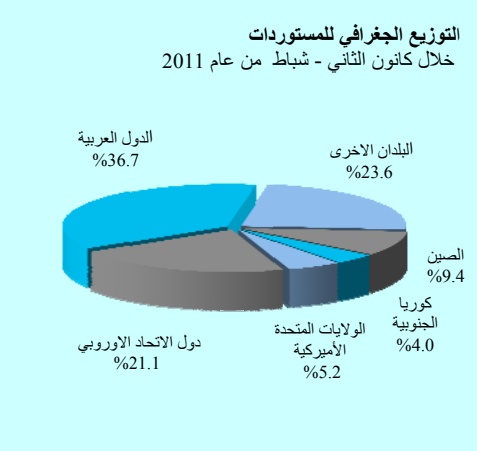

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"وسائل النقل وقطعها" و"المشتقات النفطية" و"الحديد والصلب" و"آلات ومعدات أخرى" واللدائن و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها خلال الشهرين الأولين من عام 2011 على ما نسبته 42.5٪ من إجمالي المستوردات مقابل 38.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، في حين استحوذت أسواق كل من السعودية والصين وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية ومصر وكوريا الجنوبية خلال الشهرين الأولين من عام 2011 على ما نسبته 51.3٪ من إجمالي المستوردات مقابل 50.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الشهرين الأولين من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 18.0 مليون دينار او ما نسبته 15.2٪ لتبلغ 136.3 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الشهرين الأولين من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 165.6 مليون دينار أو ما نسبته 19.6٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2010 ليصل إلى 1,009.3 مليون دينار.

إجمالي مقبوضات تحويلات العاملين في الخارج

حافظ إجمالي مقبوضات تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الربع الأول من عام 2011 على نفس المستوى المسجل خلال الفترة المماثلة من العام السابق والبالغ 588.9 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 4.3 مليون دينار (0.9٪) لتصل إلى 478.3 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن عدد زوار المملكة (السياح) قد ارتفع بنسبة 2.4٪ خلال الربع الأول من عام 2011 مقارنة بذات الفترة من عام 2010.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الربع الأول من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 6.9 مليون دينار (3.7٪) لتصل إلى 197.2 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2010 بالمقارنة مع عام 2009 إلى ما يلي:-

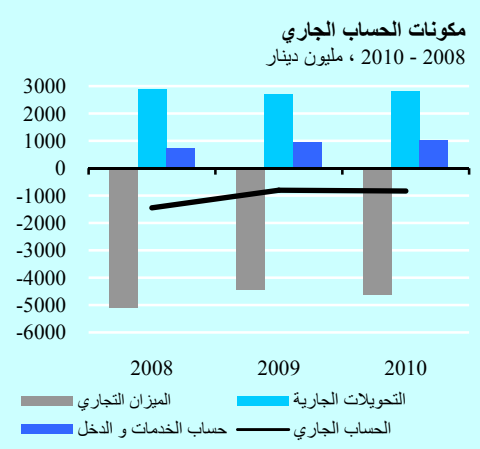

- تسجيل الحساب الجاري لعجز قدره 835.8 مليون دينار (4.3٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز قدره 802.4 مليون دينار (4.5٪ من GDP) تم تسجيله خلال عام 2009 وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2010 بمقدار 188.4 مليون دينار (4.2٪) ليصل إلى 4,637.2 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 4,448.8 مليون دينار خلال عام 2009.

- تسجيل حساب الخدمات وفراً مقداره 643.3 مليون دينار خلال عام 2010 مقارنة مع وفر بلغ 521.8 مليون دينار خلال عام 2009. وجاء هذا الوفر محصلة لتسجيل كل من صافي بند السفر وصافي بند الخدمات الحكومية وفراً مقداره 1,406.9 مليون دينار و 193.6 مليون دينار على التوالي، في حين سجل صافي بند النقل عجزاً مقداره 892.0 مليون دينار، وكذلك سجل صافي بند الخدمات الأخرى عجزاً مقداره 65.2 مليون دينار.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الدخل بمقدار 68.6 مليون دينار ليصل إلى 359.7 مليون دينار بالمقارنة مع وفر بلغ 428.3 مليون دينار خلال عام 2009. وقد تأتى ذلك نتيجة انخفاض صافي دخل الاستثمار بمقدار 66.9 مليون دينار وانخفاض صافي تعويضات العاملين بمقدار 1.7 مليون دينار.
- ارتفاع صافي التحويلات الجارية بمقدار 102.1 مليون دينار ليصل إلى 2,798.4 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2010 بمقدار 167.1 مليون دينار ليسجل 852.1 مليون دينار، وتراجع صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 65.0 مليون دينار ليصل إلى 1,946.3 مليون دينار، بينما سجّل صافي حوالات العاملين خلال عام 2010 ارتفاعاً بمقدار 37.9 مليون دينار (2.0٪) ليصل إلى 1,937.5 مليون دينار.

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2010 صافي تدفق للداخل مقداره 579.3 مليون دينار بالمقارنة مع 419.3 مليون دينار خلال عام 2009. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل مقداره 1,208.0 مليون دينار خلال عام 2010 مقارنة بحوالي 1,722.9 مليون دينار خلال عام 2009، كما سجل الاستثمار المباشر في الخارج صافي تدفق مقداره 20.2 مليون دينار مقابل 51.4 مليون دينار خلال عام 2009.

- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 547.1 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للخارج مقداره 447.0 مليون دينار خلال عام 2009.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 125.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,403.6 مليون دينار خلال عام 2009.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2010 بمقدار 1,030.7 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,209.2 مليون دينار خلال عام 2009.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2009 التزاماً نحو الخارج بلغ 11,884.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 13,964.3 مليون دينار في نهاية عام 2008. ويعود انخفاض رصيد الالتزام للخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2009 بمقدار 1,682.9 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2008 ليصل إلى 15,138.6 مليون دينار بنهاية عام 2009، ويعزى ذلك بشكل رئيس لارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 2,283.3 مليون دينار وارتفاع رصيد استثمارات البنوك التجارية والقطاعات الأخرى في الأسهم والسندات الخارجية بمقدار 430.9 مليون دينار، وارتفاع الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للجهات غير المقيمة بمقدار 408.9 مليون دينار من جهة، وانخفاض رصيد الأصول الخارجية من النقد والودائع للبنوك التجارية بقيمة 1,366.8 مليون دينار، وانخفاض رصيد الأصول الأخرى للقطاعات الأخرى المقيمة بمقدار 102.2 مليون دينار من جهة أخرى.
- انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2009 بمقدار 397.0 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2008 ليصل إلى 27,023.0 مليون دينار بنهاية عام 2009، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 746.0 مليون دينار ليبلغ 2,364.0 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2009.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للقطاعات المقيمة بمقدار 88.8 مليون دينار لتبلغ 257.9
- ارتفاع رصيد الالتزامات الأخرى بمقدار 163.6 مليون دينار ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى تخصيصات صندوق النقد الدولي لوحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2009 والتي بلغت حصة المملكة منها 161.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد القروض الخارجية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة بالمملكة بمقدار 183.2 مليون دينار ليبلغ 3,922.4 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 52.8 مليون دينار ليبلغ 14,525.0 مليون دينار، وذلك نتيجة التدفقات الاستثمارية التي شهدتها المملكة بالرغم من انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2009.
- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 38.2 مليون دينار (ارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 177.0 مليون دينار وانخفاضها لدى البنك المركزي بمقدار 138.8 مليون دينار) لتبلغ 5,623.8 مليون دينار.